السياحة ومستقبل مصر
بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر*

عرض: سلوى محمد مرسى**

يتكون هذا الكتاب من مقدمة وجزئين رئيسيين وخاتمة ويقع فى ٤٩٠ صفحة ويتناول الجزء الأول التطورات والمستجدات فى قطاع السياحة والابعاد الجوهرية لهذا القطاع ويشمل سبعة فصول تتناول الموضوعات التالية :

١- الوضع الراهن للقطاع والتطورات والمستجدات .

٢- الايرادات السياحية وميزان السياحة .

٣- الأهمية الاقتصادية للسياحة.

٤- الابعاد العالمية للسياحة وتسربات النقد الأجنبى .

٥- موقع السياحة فى هيكل الانتاج المحلى وتقدير العائد الصافى .

٦- التطور السياحى وآثاره البيئية .

٧- الابعاد الاجتماعية والثقافية للسياحة .

أما الجزء الثانى من هذا الكتاب فينصب على المستقبل ويضع تصورات لأوضاع قطاع السياحة فى ظل السيناريوهات البديلة (اربعة سيناريوهات) ويتكون هذا الجزء من خمسة فصول تبدأ بالتغييرات المستقبلية عالمياً وبالتعريف بالسيناريوهات وهى السيناريو المرجعى والرأسمالية

*أ.د. محيا زيتون : استاذ الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر (فرع البنات).

** أ.د. سلوى محمد مرسى - المستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومى.

الجديدة والدولة الاسلامية واخيراً الاشتراكية الجديدة .

وينتهى هـذا الكتاب بخاتمة تبرز أهم النتائج والدروس المستفادة من هذه الدراسة .

أولا: إذا نظرنا الى الجزء الأول " الوضع الراهن وقضايا جوهرية فى التنمية السياحية " فسنجد انه ينقسم الى سبعة فصول كما سبق وان ذكرنا .

يتناول الفصل الأول دراسة الوضع الراهن وتطورات قطاع السياحة وذلك من خلال خمسة اجزاء حيث يتناول الجزء الأول بايجاز معالم استراتيجية التنمية السياحية واولوية السياحة موضحا ان قطاع السياحة قد حظى بأولوية كبيرة فى استراتيجية التنمية خلال العقدين الماضيين واعتبر هذا القطاع أحد القطاعات الهامة فى الاقتصاد الوطنى مما ادى الى طرح وزارة السياحة شعار السياحة قاطرة التنمية فى مصر .

وتتلخص اهم المعالم الرئيسية لاستراتيجية التنمية السياحية فى الآتى :

١- تنشيط حركة السياحة الوافدة ووضع خطة تسويقية واعلانية علمية .

٢- تنويع المنتج السياحى المصرى .

٣- تنويع الاسواق المصدرة للسياحة الى مصر .

٤- دعم ومساندة قطاع السياحة الخاص لحل المشاكل التى يواجهها .

٥- الاهتمام بالجودة السياحية ومستوى الخدمات المقدمة للسائحين والمستثمرين وتشجيع الاستثمارات السياحية مع الاهتمام بالبيئة والحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية النادرة .

٦- الانفتاح على التطورات السياحية العالمية مع الاحتفاظ بدور مصر السياحى الرائد على المستوى الأقليمى .

وفى سبيل تنفيذ هذه الاستراتيجية فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات والخطوات اللازمة لها مثل اصدار التشريعات المحفزة على الاستثمار وتنويع المنتج السياحى فى مناطق سياحية جديدة وبناء عدد من المطارات الجديدة وتحسين وتطوير المطارات القائمة واقامة المهرجانات الفنية والمعارض المتنوعة وتوفير الموارد البشرية المؤهلة للخدمة فى هذا القطاع وكذلك توفير البنية الاساسية التى

تخدم القطاع السياحى من طرق ومياه وكهرباء وصرف صحى وغيرها من الخدمات الأخرى .

كذلك تناول هذا الفصل دراسة تطور الاستثمار السياحى واهميته حيث اشار الى تزايد حجم الاستثمارات السياحية بمعدلات عالية خلال الاعوام القليلة الماضية بدءاً من خطة عام ١٩٨٢ - ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٨-١٩٩٩ حيث زادت نسبة هذه الاستثمارات من ٣,٣٪ خلال الفترة الأولى الى ٧,٣٪ خلال الفترة الأخيرة - أما عن التوزيع الجغرافى لهذه الاستثمارات فنجد ان منطقة البحر الأحمر تستحوذ على ٤٨٪ من هذه الاستثمارات تليها منطقة العقبة ٢٤٪ أما بقية الاستثمارات فتتوزع على مناطق رأس سدر والعين السخنة والساحل الشمالى .

وأشار هذا الفصل أيضاً إلى نمو حركة السياحة العالمية واهم الدول المستقبلة للسياحة العالمية ومصادر السياحة والانفاق السياحى وكذلك حركة السياحة الدولية فى مصر وتطور عدد السائحين والليالى السياحية فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٠ حيث اتضح لنا ان عدد السياح قد ارتفع من ١,٥مليون سائح خلال عام ١٩٨٥ الى حوالى ٥,٥ مليون سائح خلال عام ٢٠٠٠ كذلك ارتفعت الليالى السياحية من ٩ مليون ليلة فى عام ١٩٨٥ الى حوالى ٣٢,٧ مليون ليلة فى عام ٢٠٠٠ كذلك اشار هذا الفصل الى انخفاض متوسط فترة اقامة السياح من ٢٠ ليلة فى الخمسينات الى ١٣,٨ ليلة فى نهاية الستينات ثم الى ٥,٦ ليلة فى عام ٢٠٠٠ ويرجع هذا الانخفاض الى تغير نمط الطلب السياحى العالمى فى اتجاه الرحلات الشاملة وكذلك الى زيارة اكثر من دولة فى الرحلة الواحدة .

أما عن نصيب مصر من السياحة العالمية فقد لوحظ أنها لا تتعدى ٠,٧٩٪ وهى نسبة ضئيلة جداً ولا تتناسب مع الامكانيات السياحية لمصر .

كذلك تطرق هذا الفصل الى دراسة تطور الخدمات السياحية وشركات السياحة وانواع الإقامة وتطور الطاقة الفندقية حيث خلص إلى عدة ملاحظات نذكر منها :

١- حصول السياحة المصرية على أولوية كبيرة فى استراتيجية التنمية .

٢- مساهمة الدولة بطريق غير مباشر فى الاستثمارات السياحية من خلال الاستثمار فى المطارات والموانى والبنية الاساسية .

٣- تشجيع الدولة للاستثمار السياحى عن طريق منح الحوافز والتيسيرات المتعددة .

٤- اتجاه السياسات السياحية لتنويع المنتج السياحى وتركز ذلك فى منطقتى البحر الأحمر وجنوب سيناء .

٥- نمو الطاقة الفندقية فى مصر نمواً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين وبروز اشكال جديدة للإقامة الفندقية مثل الفنادق العائمة والقرى السياحية .

٦- تغير التوزيع الجغرافى للطاقة الفندقية حيث استحوذت منطقتا البحر الأحمر وجنوب سيناء على النصيب الأكبر من النمو فى عدد الغرف السياحية وذلك على حساب بقية المحافظات حيث تشير الإحصاءات الى زيادة الطاقة الفندقية فى كل من مدينتى شرم الشيخ والغردقة على الطاقة الفندقية عن محافظتى القاهرة والجيزة .

٧- زيادة عدد الشركات السياحية العاملة فى مصر وان كان اغلبها يمارس نشاطه فى مجال السياحة العكسية (سفر المصريين للخارج) وخاصة فى رحلات الحج والعمرة .

٨- تغير هيكل الطلب السياحى لمصر تغيراً ملحوظاً حيث تراجعت الأهمية النسبية للسائحين العرب وتزايد الوزن النسبى للسائحين الأوربيين نتيجة لتنمية المناطق الساحلية الجديدة وهذه المناطق تجذب السائحين الأوربيين لقضاء اجازتهم على الشاطىء وممارسة رياضة الغوص .

٩- زيادة حركة السياحة عبر اسرائيل خلال السنوات القليلة الماضية .

وقد تصدى الفصل الثانى من هذا الجزء لدراسة الايرادات السياحية وميزان السياحة فى أربعة اقسام تناول القسم الأول دراسة بعض المفاهيم والجوانب المنهجية المتعلقة بالإيرادات السياحية أو انفاق السياحة الوافدة فى حين تم دراسة العلاقة بين عدد من المتغيرات الرئيسية المرتبطة بنشاط السياحة وحجم الإنفاق او المتحصلات من السياحة الوافدة فى القسم الثانى . وقد اشار هذا القسم الى ان بعض المتغيرات التى لها صلة بمعدلات انفاق السائحين مثل الغرض من الزيارة ونوعية الإقامة وفئة الإقامة الفندقية وطبيعة الصلة وجنسية السائحين. وقد اعتمد هذا القسم على استخدام مؤشرين هامين هما :- معدل الإنفاق السياحى ويعبر عنه بمتوسط الإنفاق / ليلة سياحية بالدولار أو الإنفاق لفئة معينة من السائحين على عدد الليالى السياحية لهم أما المؤشر الثانى فهو النصيب النسبى فى الانفاق السياحى أى :الانفاق لفئة معينة من السائحين على جملة الانفاق السياحى .

والجدير بالذكر ان المؤشر الأول يأخذ فى الاعتبار معدل الانفاق فى الليلة السياحية فقط اى يستبعد تأثير عدد الليالى السياحية فى حين ان المؤشر الثانى يأخذ عدد الليالى السياحية فى الاعتبار .

أما القسم الثالث من هذا الفصل فقد ركز على اساليب تقدير الايرادات السياحية فى مصر وعلاقتها بمستوى هذه الايرادات حيث أشار إلي وجود اسلوبين مختلفين لتقدير الايرادات السياحية المصرية : الاسلوب المصرفى وهو الاسلوب الذى يتبعه البنك المركزى والذى يعتمد على رصد حجم النقد الأجنبى الذى يتم تحصيله بواسطة الأنشطة السياحية المختلفة ينتقل عبر قنوات الجهاز المصرفى المتعددة . اما الأسلوب الثانى فهو الأسلوب الذى يستخدم متوسط انفاق سياحى مقدر وهو الاسلوب الذى تتبعه وزارة السياحة وينشر فى كافة المطبوعات الرسمية . وقد لفت هذا القسم الانتباه إلى وجود اختلاف كبير بين الايرادات السياحية المقدرة بالأسلوب المصرفى وتلك المقدرة رسمياً بواسطة وزارة السياحة حيث تزيد الايرادات السياحية الرسمية بأكثر من الضعفين عن الايرادات السياحية المصرفية .

وقد ارجعت هذه الدراسة هذه الفجوة بين كل من الايرادات السياحية المصرفية والرسمية الى عاملين رئيسيين :

١- تسرب جزء كبير من الايرادات السياحية خارج القنوات الشرعية وحتى خارج مصر ذاتها.

٢- تقدير الايرادات السياحية الرسمية بأكثر من قيمتها الحقيقية مما يزيد من اتساع هذه الفجوة .

أما القسم الرابع والاخير من هذا الفصل فقد اختص بدراسة ميزان السياحة فى مصر اى دراسة الايرادات والمدفوعات السياحية ، موضحا ان المدفوعات الخاصة بسياحة المصريين بالخارج (وخاصة الحج والعمرة) تستوعب جانباً كبيراً من الايرادات السياحية تصل إلى حوالى ٨٠٪ حسب ادنى مستوى لها عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وحوالى ١٠٠٪ حسب أعلى مستوى لها ١٩٩٥/١٩٩٦ مما يعنى استيعاب النفقات أو المدفوعات السياحية لجميع الايرادات السياحية خلال عام ١٩٩٥/١٩٩٦، كذلك يشير هذا الجزء الى تحقيق الميزان السياحى لفائض محدود للغاية خلال الفترة من عام ١٩٩٤/١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٨/١٩٩٩.

أما الفصل الثالث من الكتاب فقد تناول دراسة الأهمية الاقتصادية للسياحة وقد تم التركيز فى هذا الفصل على أربعة أبعاد رئيسية ألا وهى الايرادات السياحية وتطورها عبر الزمن ومساهمة السياحة فى الناتج المحلى ومكانة السياحة كمصدر للنقد الأجنبى ومساهمتها فى خلق فرص العمل .

وبالنسبة للبعد الأول وهو تطور الايرادات السياحية فقد اشار هذا الفصل الى ان حدوث تطور كبير فى حجم الحركة السياحية الدولية الى مصر وما صاحبه من توسع غير مسبوق فى مكونات العرض السياحى من فنادق ومطاعم وبنية أساسية وخدمات سياحية متنوعة قد أدى إلى زيادة حجم الايرادات السياحية وفيما يتعلق بتطور هذه الايرادات السياحية المصرفية والرسمية فقد أمكن ملاحظة ما يلى :

١- زيادة هذه الايرادات (المصرفية والرسمية) زيارة ملحوظة وان كان يصاحبها تقلبات متعددة خاصة خلال عقد التسعينات . وتشير التحليلات إلى أن هذه التقلبات تعتبر اكثر حدة فى حالة الايرادات الرسمية وذلك نتيجة لتأثرها مباشرة بالتقلبات فى اعداد السائحين والليالى السياحية والتى تتأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية وأحداث العنف .

٢- مرور الفجوة بين الايرادات السياحية المصرفية والرسمية بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى من عام ١٩٨١/١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٦/١٩٨٧ والتى تشير الى وجود فجوة كبيرة بين كل من الايرادات السياحية الرسمية والمصرفية حيث تراوحت الايرادات المصرفية خلال هذه الفترة من ٢٤٪ الى ٤٦٪ من الايرادات الرسمية وذلك يرجع الى أن هذه الفترة كانت قبل تحرير سعر الصرف ومن ثم كان التعامل فى السوق السوداء شائعاً هذا فضلاً عن عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة التى كانت تتم فى هذه الفترة .

واتسمت المرحلة الثانية من عام ١٩٨٧/١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٣/١٩٩٤ خلال السنوات الأولى منها بالتقارب الشديد بين كل من الايرادات الرسمية والمصرفية ولعل ذلك يفسر بتزايد دور السوق المصرفية واستكمال المراحل الخاصة بتكوينها فى مارس ١٩٨٨ وتطبيق اسعارها على كافة المعاملات فى اطار البنوك المعتمدة .

اما المرحلة الثالثة والأخيرة فقد تناولت الفترة من عام ١٩٩٤/١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٨/١٩٩٩ والتى شهدت عودة الفجوة بين الايرادات الرسمية والمصرفية حيث بلغت الايرادات

المصرفية حوالى ٤٠٪ من الايرادات الرسمية المقدرة فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩ وذلك رغم استمرار سياسة السوق الحرة للنقد الأجنبى .

وفيما يخص البعد الثانى من هذا الفصل اى مساهمة السياحة فى الناتج المحلى اشارت الدراسة الى قصور تقدير الناتج من السياحة ومساهمتها فى الناتج المحلى وذلك بسبب عدم الأخذ فى الاعتبار الأنشطة الأخرى المولدة للدخل السياحى بخلاف المطاعم والفنادق ومن ثم تظهر مساهمة هذا القطاع والمعبر عنه بقطاع المطاعم والفنادق على مستوى الحسابات القومية محدودة للغاية ولا تتعدى ١,٢٪ وتقل عن مساهمة كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى .

كذلك تناول هذا الفصل دراسة السياحة كمصدر للنقد الأجنبى - وهو البعد الثالث- وتطور الأهمية النسبية للإيرادات السياحية فى ميزان المدفوعات بالمقارنة بحصيلة الصادرات وعائدات البترول وتحويلات المصريين فى الخارج ورسوم المرور فى قناة السويس .

وأخيراً انتقل هذا الفصل إلى طرح البعد الرابع أى مساهمة قطاع السياحة فى خلق فرص عمل. وفى سبيل ذلك تمت دراسة بعض المشكلات المنهجية التى تتعلق بالعمالة فى قطاع السياحة والتى تتضمن عدم تجانس قطاع السياحة وامتداده عبر عدد كبير ومتنوع من الأنشطة المختلفة المرتبطة به والخلط بين العمالة الموظفة فى هذا القطاع والناتجة عن النشاط السياحى وتلك الناتجة عن أنشطة غير سياحية أو عن سياحة داخلية وكذلك صعوبة حساب حجم العمالة الناتجة عن السياحة الوافدة من واقع عدد فرص العمل الفعلية التى توفرها قطاعات الانتاج والخدمات التى يوجه إليها الانفاق السياحى .

كما يلفت هذا الكتاب النظر الى تعرض الترويج لقطاع السياحة بانها صناعة كثيفة العمل لانتقادات شديدة نتيجة للتشكيك فى الاسلوب المتبع فى تقدير حجم العمالة فى هذا القطاع - كذلك التأكيد على ضرورة التمييز بين ما يطلق عليه فرص عمل حقيقية وفرص عمل اسمية فى هذا القطاع وذلك للوصول الى حساب حجم العمالة الحقيقية فى هذا القطاع ولمعرفة اذا كانت هذه الصناعة(السياحة) هى صناعة كثيفة للعمل أم لا ؟

ثم تطرق هذا الفصل بعد ذلك لدراسة العمالة فى القطاع السياحى المصرى والمشكلات التى تواجه البيانات الخاصة بهذه العمالة ومصادر تقدير هذه العمالة حيث نبه إلى وجود مصدرين للتقدير

الأول وزارة التخطيط والتى تتميز بياناتها بالشمول لمختلف قطاعات الاقتصاد القومى مما يسهل المقارنة بين هذه القطاعات وكذلك امتداد هذه البيانات عبر سلسلة طويلة من الزمن والتى تساعد على معرفة اتجاهات التشغيل على مدى فترة زمنية طويلة الا انه رغم ذلك يعيب هذه البيانات - كما فى حالة الدخل السياحى - تركيزها فقط على قطاع المطاعم والفنادق ومن ثم تجاهل العمالة فى الأنشطة الأخرى المرتبطة بشكل مباشر بالقطاع السياحى مثل شركات السياحة والسفر والنقل الداخلى والإرشاد السياحى ... وغيرها .

أما التقدير الثانى للعمالة السياحية فهو تقدير وزارة السياحة والذى يتميز بأنه اكثر شمولا للمنشآت السياحية بمختلف أنواعها ومحال بيع السلع والعاديات السياحية والمرشدون السياحيون إلا أن احتمالات الخطأ واردة فى هذا التقدير بسبب الخلط بين فرص العمل المرتبطة بأشكال مختلفة من الطلب السياحى وغير السياحى .

وأخيراً فى سياق دراسة وضع العمالة الأجنبية فى القطاع السياحى المصرى ، أشار الفصل الثالث أيضا إلى عدة نقاط هامة :-

١- تركز الأجانب فى عدد محدود من الوظائف الرئيسية فى قطاع الفنادق .

٢- ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية فى فنادق ٥ نجوم بالمقارنة بوسائل الاقامة الأخرى.

٣- أن اكثر الوظائف التى يشغلها الأجانب هى وظيفة مدير الأغذية والمشروبات والتى تصل نسبة الأجانب فيها إلى حوالى ١٥٪ بالنسبة لجميع الفنادق و ٣٤٪ فى فنادق الخمس نجوم .

٤- حصول الأجانب على مرتبات مرتفعة جدا بالمقارنة بمرتبات العاملين المصريين .

٥- أن ٤٠٪ من الفنادق الخمس نجوم فى أسوان يديرها مديرون أجانب فى حين تصل هذه النسبة الى ٤٧,٦٪ فى القاهرة، ٦٦,٧٪ فى الأقصر، ٦٦,٧٪ فى شرم الشيخ ، ٨٠٪ فى الغردقة . وهذا يعنى أن الاعتماد على الأجانب فى شغل بعض المناصب الرئيسية فى قطاع السياحة يؤدى الى حصولهم على قدر كبير من الايرادات السياحية فى مصر .

وقد عنى الفصل الرابع من هذا الكتاب بدراسة الأبعاد العالمية للسياحة وتسربات النقد الأجنبى وذلك من خلال جزئين رئيسيين حيث تناول الجزء الأول دراسة الأبعاد الدولية وما ينتج عنها

من علاقات غير متكافئة وآليات تسرب النقد الأجنبى ، فى حين تناول الجزء الثانى دراسة هذه الأبعاد والآليات فى الحالة المصرية سعيا لقياس حجم تسربات النقد الأجنبى .

وقد استعرض الجزء الأول "الأبعاد الدولية للسياحة وتأثيرات العولمة" التطورات العالمية لشركات النقل الجوى وبعض المؤسسات الأخرى والتكامل الأفقى والرأسى فيما بينها وأنظمة الحجز الالكترونى ودورها فى تطور النشاط السياحى العالمى وأثر هذه التطورات العالمية فى تقوية النفوذ الأجنبى وسيطرة الشركات متعدية الجنسيات السياحية على سوق السياحة العالمى ودور الشركات المنظمة للرحلات الشاملة فى السيطرة على تنظيم هذه الرحلات لمختلف أنحاء العالم حيث تقوم استراتيجية هذه الشركات على عدة محاور تتركز فى الاندماج والتكامل الرأسى والأفقى فيما بينها وجذب أكبر عدد من السياح وتنظيم رحلات جماعية لهم والتأثير فى نمط التطوير السياحى والسعى الى الحصول على خصومات كبيرة فى فنادق الدول المستقبلة للسياح مقابل جلبهم أعداد كبيرة للسائحين إليها .

كذلك تطرق هذا الجزء الى صناعة الفنادق العالمية والتطورات التى حدثت فيها وعمليات الدمج والاستحواذ من جانب السلاسل الفندقية الكبيرة لتحقيق وفورات الحجم والحصول على تسهيلات للاقامة فى الأسواق الرئيسية فى العالم . وارتباط هذه الشركات الفندقية متعدية الجنسيات بالقطاع الفندقى فى الدول النامية والتى تتمثل فى الملكية وعقود الادارة وحق الامتياز والايجار . واستراتيجية هذه السلاسل الفندقية، والعلاقة غير المتكافئة بين هذه السلاسل الفندقية وآليات تسرب النقد الأجنبى المتحقق من الانفاق السياحى فى الدول السياحية المختلفة وخاصة الدول النامية والذى يرجع الى الضعف الواضح فى قدرات هذه الدول وضآلة المعلومات المتاحة إليهم وعدم قدرتها على الرقابة على المعاملات المالية بين فرع هذه السلاسل الفندقية فى الدولة المضيفة والمركز الرئيسى لهذه السلاسل الفندقية .

أما الجزء الثانى من هذا الفصل فقد خصص لدراسة المساهمة الأجنبية وتسربات قطاع السياحة فى مصر ، متناولا دراسة أثر اتفاقية الجات على القطاع السياحى المصرى . كذلك أشار هذا الجزء الى القطاعات التى تقدمت بها مصر لكى تنطبق عليها قواعد النفاذ الى الأسواق والمعاملة بالمثل وهى السياحة والنقل البحرى والإنشاءات والاستثمارات الخدمية والخدمات المالية ، والشروط التى وضعتها مصر حول النفاذ الى الأسواق مثل عدم زيادة رأس المال الأجنبى عن ٤٩٪ فى مشروعات

الفنادق والمطاعم فى سيناء وتدريب الموظفين المصريين بواسطة الأجانب فى مجال الادارة السياحية ، ووضع بعض القيود على بعض الأنشطة مثل التوكيلات السياحية والنقل البرى وخدمات النقل فى الممرات المائية الداخلية .

ونظرا لأهمية القطاع السياحى المصرى للاقتصاد القومى كما أوضح هذا الفصل فقد اتخذت مصر العديد من الاجراءات لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية منذ بداية القانون رقم (٤٣) لعام ١٩٧٤ وتعديلاته المختلفة مما أسهم فى منح العديد من الحوافز والإعفاءات المتميزة للشركات السياحية المحلية والأجنبية، وكذلك السماح للأطراف الأجنبية بممارسة أنشطتها المختلفة فى قطاع السياحة والتى تلعب الشركات متعدية الجنسيات دوراً رئيسياً فيها . هذا بالاضافة الى السماح للشركات الأجنبية بتشغيل الأجانب وتحويل مستحقاتهم دون أى قيود الى موطنهم الأصلى .

هذا بالاضافة الى رفع القيود الادارية المختلفة أمام سفر المصريين للسياحة فى الخارج مما أدى الى استنفاد السياحة العكسية للجانب الأكبر من عائدات السياحة الوافدة ، كذلك تطرق هذا الجزء الى قطاع النقل الجوى ودور الشركات الأجنبية وسيطرتها على نقل السائحين الأجانب الى مصر الأمر الذى أدى الى انخفاض نصيب شركات الطيران المصرية من جملة انفاق الأفراد الوافدين الى مصر على النقل الجوى . حيث بلغت هذه النسبة ٢٩٪ فقط وهذا يعنى أن حوالى ٧١٪ من هذا الانفاق يذهب لصالح الشركات العربية والأجنبية .

كذلك أشار هذا الفصل الى دور الرحلات الشاملة واعتماد مصر بشكل متزايد على سياحة الرحلات الشاملة (السياحة الجماعية) على حساب الرحلات الفردية حيث وصلت هذه النسبة الى حوالى ٤٥٪ فى عام ١٩٩٦ ،أما عن أسعار الخدمات السياحية فقد اشار هذا الجزء الى انخفاض هذه الأسعار وتدنيها وخاصة أسعار الفنادق فى المناطق التى تعتمد أساسا على السياحة الجماعية وهذا يرجع الى سيطرة عدد محدود من منظمى الرحلات العالمية على السوق المصرى مما أدى الى اعتبار مصر منطقة سياحية رخيصة ومن ثم ترتب على ذلك ضياع جزء من الايرادات السياحية بسبب خفض هذه الأسعار .

أما عن تقدير تسربات النقد الأجنبى الناتج عن الرحلات الشاملة فقد أشارت الدراسة الى أنه يفترض أن نصيب مصر من تكلفة الرحلة الشاملة يبلغ حوالى ٤٠٪ فى حالة عدم استخدام الطيران

المصرى و٨٠٪ فى حالة استخدام الطيران المصرى . وبناء على ذلك تم تقدير نسبة التسرب من الانفاق السياحى لصالح شركات الطيران الأجنبية بحوالى ٤٤,٨٪ .

كذلك تناول هذا الفصل دراسة العلاقة غير المتكافئة بين الشركات الفندقية متعدية الجنسيات وبين قطاع الفنادق فى مصر والتسربات غير المرئية فى ميزان المدفوعات ومدفوعات دخل الاستثمار أى عوائد الاستثمار التى تحول للخارج وأثر ذلك على تسربات العملات الأجنبية الى الخارج، وقد تم تقدير التسربات السنوية لقطاع السياحة الناتجة عن تحويل الأرباح للخارج بحوالى ٢٦ مليون دولار سنويا وهو ما يمثل حوالى ٢١٪ من تحويلات ارباح الشركات الأجنبية الموجودة فى مصر للخارج خلال الفترة من عام ١٩٩٤/١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٨/١٩٩٩ .

وفى ختام الفصل الرابع اشير إلى أنه للوصول الى تقدير العائد الفعلى الصافى للنقد الأجنبى من القطاع السياحى لابد من حساب الفجوة بين الإيرادات الرسمية والإيرادات المصرفية للقطاع السياحى وحذف حجم التسربات الناتجة من هذه الفجوة والتى تمثل تسربات غير معلوم طبيعتها بالضبط أو أخطاء فى تقدير الإيرادات السياحية الرسمية مما يجعلها أكبر من الإيرادات الفعلية التى تحصل عليها مصر بالفعل .

أما الفصل الخامس من هذه الدراسة فقد خصص للحديث عن موقع السياحة فى هيكل الانتاج المحلى وتقدير الواردات والعائد الصافى . وقد انقسم هذا الفصل الى أربعة أجزاء تناول الجزء الأول منه دراسة المضاعف السياحى من حيث مفهومه وعيوبه والمشكلات التى تتعلق بمفاهيمه والتطبيق العملى له وتفاوت طرق وأساليب حسابه . وقد خلص هذا الجزء الى أن المضاعف يكون له مغزى عملى فقط فى حالة وجود فائض فى الطاقات الانتاجية فى الاقتصاد بحيث يترجم الطلب الناتج من التغذية الخارجية الى زيادة فى الانتاج وليس الى ارتفاع فى الأسعار أو زيادة فى الواردات .

أما الجزء الثانى من هذا الفصل فقد اختص بعرض منهج الدراسة الحالية مع الاستعانة بجداول المدخلات والمخرجات لإلقاء الضوء على تأثير السياحة الوافدة على الاقتصاد القومى ، فى حين أشار الجزء الثالث إلى أهمية قطاع المطاعم والفنادق فى هيكل الانتاج المحلى حيث أوضح أن هذا القطاع له ارتباطات خلفية مع كثير من قطاعات الاقتصاد القومى فى جداول المدخلات والمخرجات مما يعنى احتياجه الى مدخلات من عدد كبير من هذه القطاعات . كذلك أكد الأهمية النسبية لمنتجات

القطاعات المغذية لقطاع الفنادق والمطاعم كنسبة من اجمالى مدخلاته المحلية حيث تمثل الصناعات الغذائية حوالى ٤٠٪ من جملة مدخلات هذا القطاع يليها المدخلات من قطاع التجارة والمال والتأمين ثم الزراعة ، فالمشروبات والكهرباء والملابس الجاهزة والأحذية والنقل والمواصلات. وتمثل مجموع كل هذه المدخلات بما فيها الصناعات الغذائية حوالى ٩٠,٥٪ من اجمالى مدخلات قطاع المطاعم والفنادق ، أما بقية القطاعات الأخرى فأهميتها النسبية ضئيلة .

أما الجزء الرابع من هذا الفصل فقد ركز على اعادة تعريف قطاع السياحة فى جداول المدخلات والمخرجات ليشمل علاوة على المطاعم والفنادق مختلف القطاعات الأخرى التى يشملها القطاع السياحى .

وقد تناول الجزء الخامس من هذا الفصل دراسة التشابك الأمامى والخلفى لقطاع السياحة وقطاعات الاقتصاد القومى الأخرى وذلك للتوصل إلى معرفة المدى الذى تعد فيه السياحة قطاعا رائدا . وقد تضمن هذا الجزء دراسة معايير قياس التشابكات وحجم التشابكات الخلفية والأمامية ومضاعف الانتاج والريادة فى عملية التنمية ، وقد خلص هذا الجزء الى أن معيار القطاع الرائد لا ينطبق على قطاع السياحة وإنما ينطبق على بعض القطاعات الأخرى مثل القطاعات الصناعية (المنسوجات والصناعات الغذائية والمنتجات البترولية) .

كذلك تناول الفصل الخامس دراسة مضاعف الدخل حيث تم حساب قيمة مضاعف الدخل أو القيمة المضافة أى الدخل المتولد فى الاقتصاد المحلى بشكل مباشر وغير مباشر لكل وحدة من الانفاق السياحى . وقد أظهرت هذه الدراسة ان ٤٨٪ من الانفاق السياحى يذهب مباشرة فى شكل دخول وايرادات حكومية واستهلاك لرأس المال . وإذا كانت مساهمة السياحة فى القيمة المضاعفة ترتفع ارتفاعا ملحوظا بعد أخذ الآثار غير المباشرة على الدخل فى الاعتبار ، فإنه مع ذلك تظل قيمة مضاعف الدخل للسياحة أقل من الواحد الصحيح (٠,٧٩٦) وبمقارنة مضاعف الدخل السياحى بمضاعف الدخل لقطاعات الاقتصاد القومى بأكملها يتضح لنا أن مضاعف السياحة يكون أعلى فى بعض القطاعات (حوالى ١٣ قطاعا) وأقل فى بعض القطاعات الأخرى (حوالى ١٦ قطاعا) .

أما عن مساهمة السياحة فى الناتج المحلى فقد أظهرت هذه الدراسة أن المساهمة المباشرة للسياحة فى الناتج المحلى بتكلفة عوامل الانتاج تبلغ حوالى ٢,٥٪ وتزيد مساهمة السياحة فى

الناتج لتصل الى حوالى ٤,١٪ عند أخذ الأثر غير المباشر على الدخل فى الاعتبار ، وتؤكد هذه الدراسة أن هذه النسبة هى النسبة الصحيحة وليست بعض النسب الأخرى التى قدرت مساهمة السياحة فى الناتج بحوالى ١١,٣٪ لأن هذه النسبة الأخيرة تم التوصل إليها باستخدام مضاعف الانتاج بدلا من مضاعف الدخل والتى قدرت قيمة هذا المضاعف بحوالى ٢,٦ .

وأخيراً تناول هذا الفصل دراسة تقدير حجم الواردات الكلية (المباشرة + غير المباشرة) الناتجة عن الانفاق السياحى لعام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، وقد خلص هذا الجزء الى وجود ثلاثة قطاعات رئيسية تساهم بنسبة كبيرة فى واردات السياحة وهى قطاع المطاعم والفنادق وتقدر وارداته بحوالى ٦٥٠ مليون دولار وهى تمثل ٢٦٪ من اجمالى الواردات المباشرة وغير المباشرة لقطاع السياحة ، يليه قطاع الترفيه والثقافة ثم قطاع الصناعات الغذائية وتمثل هذه القطاعات الثلاث حوالى ٦٥٪ من اجمالى واردات القطاع السياحى . وحيث إن واردات القطاع السياحى تعد تسربات للنقد الأجنبى فقد تم تقدير هذه الواردات بحوالى ٧٤٤ مليون دولار خلال عام ١٩٩٧/١٩٩٦ .

وقد اختتم هذا الفصل بدراسة العائد الصافى للسياحة وذلك طبقا للايرادات السياحية المقدرة رسميا خلال عام ١٩٩٧/١٩٩٦ والتى تمثل العائد الاجمالى لهذا العام والتى قدرت بحوالى ٣٦٤٦,٣ مليون دولار ، وبعد طرح التسربات المختلفة منها والتى بلغت حوالى ٢٦٨٦ مليون دولار تم الحصول على العائد الصافى للإيرادات السياحية والذى قدر بحوالى ٩٦٠,٣ مليون دولار . وهذا يعنى ارتفاع معدل التسربات والتى بلغت حوالى ٧٤٪ من اجمالى الإيرادات السياحية منها حوالى ٢٨٪ تسربات ناتجة عن الفرق بين تقدير الإيرادات السياحية الرسمية والإيرادات المصرفية أو الفعلية وهى أعلى بنود التسربات تليها مباشرة التسربات الناتجة من تحويلات أرباح وحقوق امتياز وتراخيص وتحويلات شركات الادارة الأجنبية والأجور والمرتبات والتى تقدر بحوالى ٢٦٪ من اجمالى الإيرادات السياحية ثم الواردات المباشرة وغير المباشرة لقطاع السياحة والتى تقدر بحوالى ٢٠٪ من اجمالى الايرادات السياحية .

وأخيراً نستخلص من هذا الفصل أن العائد الصافى للايرادات السياحية لعام ١٩٩٧/١٩٩٦ كان فى حوالى ٩٦٠ مليون دولار وهو ما يوازى ٣ مليار جنيه مصرى ولا يشكل هذا العائد سوى ٢٦٪ من الايرادات السياحية الاجمالية مع الأخذ فى الاعتبار أن هذا العائد الصافى المقدر للقطاع السياحى لا يتضمن التسربات المتعلقة بالانفاق الاستثمارى فى السياحة، ولا يتضمن أيضا التسربات

المرتبطة بالسياحة العكسية أو سياحة المصريين فى الخارج .

أما الفصل السادس من هذا الكتاب فقد تناول دراسة التطوير السياحى وآثاره البيئية، حيث بدأ بدراسة السياحة المطردة والعلاقة التبادلية بين كل من السياحة والبيئة وأثر كل منهما على الآخر.

وقد أشار هذا الجزء الى أن مفهوم السياحة المطردة والذى يقوم على نفس المبادىء العامة للتنمية المطردة يتضمن عدة مبادىء هامة ألا وهى :-

١- أهمية الحفاظ على انتاجية الموارد السياحية المتاحة وذلك بالحفاظ على مستوى الجودة والإبهار الذى يتمتع به .

٢- الحفاظ على التنوع البيئى وتجنب أى تغيرات بيئية لا رجعة فيها .

٣- ضمان العدالة فيما بين الأجيال أو ان السياحة المطردة تحافظ على موارد المقصد السياحى حتى يمكن استخدامها والاستفادة منها بواسطة الأجيال القادمة هذا مع تحقيق منافع للجيل الحالى .

٤- أهمية تحقيق احتياجات المجتمع واستمرارية ثقافته والتقليل من التناقضات والصراع بين مصالح الزائرين ومصالح المجتمع المحلى .

٥- ضمان العدالة داخل الجيل الواحد بتحقيق توزيع عادل للمنافع السياحية . هذا بالاضافة الى اشراك المجتمع المحلى فى التنمية السياحية وذلك بالعمل على جذب الاستثمارات المحلية فى السياحة واضفاء الطابع المحلى على المنطقة السياحية.

وقد أشار هذا الجزء أيضا الى وجود العديد من المحاولات لايجاد أدوات للربط بين النشاط السياحى والأثر البيئى ، وأحد هذه المحاولات هو مفهوم الطاقة الاستيعابية والذى يعنى وجود مستوى معين للنشاط السياحى يؤدى تجاوزه الى وجود آثار بيئية سلبية ، حيث تم التمييز بين ثلاثة أشكال للطاقة الاستيعابية وهى الطاقة الاستيعابية المادية والطاقة الاستيعابية الاجتماعية والطاقة الاستيعابية الاقتصادية .

ولهذا المفهوم (الطاقة الاستيعابية) قيمة كبيرة فى نطاق التخطيط السياحى إذ أنه يوجه نظر المخططين والمسئولين عن الادارة السياحية لأهمية الأبعاد البيئية ، وقد استخدم هذا المفهوم فى العديد من الدول السياحية .

وقد تطرق هذا الفصل أيضا الى أهمية التخطيط السياحى والى ضرورة ارتباط العلاقة بين السياحة والبيئة فى إطار تخطيط سياحى سليم ومحكم يأخذ فى اعتباره الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وذلك حتى يمكن تفادى الآثار البيئية السلبية .

وقد أشارت تحليلات هذا الفصل أيضا إلى سيطرة الاستثمار الخاص على القطاع السياحى، ومن ثم عدم أخذ المشروعات السياحية متعددة الآثار الخارجية لهذه الأنظمة على البيئة وذلك لان قوى السوق وآلياته لا تعكس التكاليف الاجتماعية والبيئية المترتبة على النشاط السياحى .

وقد تضمن هذا الفصل أيضا دراسة بعض الخبرات المتنوعة حول تأثير السياحة على البيئة حيث أشار فى البداية إلى تجارب كل من اليونان وتايلاند والهند وايطاليا واسبانيا وجزر الكاريبى وغيرها من المناطق الأخرى . وقد ركز هذا الفصل على تجربتين هامتين هما التجربة التركية والتجربة الأسبانية .

وأخيرا تطرق هذا الفصل الى دراسة بعض تأثيرات النشاط السياحى على البيئة فى مصر حيث استعرض فى البداية نمط السياحة فى الوقت الحالى وعلاقته بالبيئة حيث اتضح لنا أنه رغم استمرار أهمية المناطق السياحية العريقة لمصر فى جنوب الصعيد، إلا أن التنمية السياحية قد اتجهت فى مرحلتها الحديثة الى سياحة الشواطىء فى منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء وذلك لما تتمتع به هذه المناطق من مغريات سياحية فريدة وعلى رأسها الشعاب المرجانية النادرة والتى تجذب العديد من السياح لممارسة رياضة الغوص .

وقد كانت من أهم النتائج المترتبة على نمط التنمية السياحية فى هذه المناطق الجديدة بعض المخاطر التى تتمثل فى الاعتماد المتزايد على شركات السياحة العالمية والتى تهدف فى المقام الأول الى استمرارها فى السوق واستحواذها على نصيب كبير منه وذلك دون الاهتمام بالاعتبارات البيئية والتنموية فى البلدان المستقبلة للسائحين . كذلك تتمثل هذه المخاطر فى نوعية السائحين الذين يقبلون على هذه المناطق السياحية الجديدة على سواحل البحر الأحمر وجنوب سيناء ونظراً لسيطرة شركات السياحة العالمية على التسوق السياحى وضغطها المستمر للحصول على اقل الأسعار فى هذه المناطق ، فقد أدى ذلك الى زيادة الإقبال من نوعية معينة من السائحين التى يجذبها رخص سعر الرحلة وهى عادة نوعية من السائحين أقل وعياً بقضايا البيئة .

كذلك من المخاطر الهامة التى تتعرض لها هذه المناطق السياحية الجديدة تزايد احتمالات الهدر البيئى للموارد السياحية الطبيعية وخاصة الشعب المرجانية والموارد البحرية الأخرى الحية داخل البحار. والجدير بالذكر أنه مع تزايد أعداد السائحين تزداد المخاطر بالإضرار بالشعب المرجانية . وقد قدرت الشعب المرجانية التى تأثرت نتيجة للنشاط السياحى على سواحل البحر الأحمر بحوالى ١٩٪ فى أوائل التسعينات زادت إلى ٣٠٪ فى عام ٢٠٠٠ .

وقد نوه هذا الفصل أيضا إلى الأضرار البيئية فى كل من الغردقة وشرم الشيخ نتيجة لنمو وتطور النشاط السياحى فيهما والهدر البيئى الشديد للشعاب المرجانية فيهما نتيجة لهذا النمو السياحى .

وقد استعرض هذا الفصل ايضا الاسباب الاخرى للتدهور البيئى والهدر الذى تتعرض له الشعاب المرجانية على سواحل البحر الأحمر وجنوب سيناء بخلاف رحلات الغوص مثل عمليات تحسين الشاطىء وردم اجزاء منه وصرف مخلفات الفنادق والسفن فى البحار وغيرها من الأسباب الأخرى مع ذكر أمثلة على ذلك كحالات تآكل الآثار السياحية فى كل من الجيزة والأقصر واسوان نتيجة لزيادة عدد الزيارات اليها مما يؤدى الى زيادة معدل الرطوبة فيها ومن ثم التاثير على النقوش الفرعونية الموجودة فيها هذا بالإضافة الى ان زيادة النمو السكانى فى الأقصر وما ترتب عليه من توسع عمرانى غير مخطط قد ادى الى الجور على معبدى الأقصر والكرنك من خلال عمليات البناء التى تمت بجوارهما .

واخيراً تعرض هذا الفصل إلى أثر النشاط السياحى على تلوث نهر النيل وخاصة الفنادق السياحية العائمة التى تسير فى النهر بين الأقصر وأسوان والتى لا تلتزم بالاشتراطات البيئية المطلوبة لحماية نهر النيل مما يؤدى الى تلوث هذا النهر .

وقد خلص هذا الفصل للإشارة للعديد من المجهودات التى تبذل لمعالجة آثار التدهور البيئى مثل اقامة المحميات الطبيعية على شواطىء البحر الأحمر ، وترميم المقابر والآثار فى كل من الجيزة وجنوب مصر وإعادة تخطيط مدينة الأقصر وغيرها من المجهودات الأخرى للحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية من الهدر البيئى الذى يمكن ان يهدد نشاط السياحة ذاته وما ينتج عنه من منافع اقتصادية .

أما الفصل السابع والأخير من الجزء الأول من الكتاب فيتناول دراسة الأبعاد الاجتماعية والثقافية للسياحة ويتناول البعد الاجتماعى والثقافى للسياحة تكتمل ثلاثية السياحة المستدامة حيث تمت دراسة البعد الأول وهو البعد الاقتصادى من الفصل الثانى حتى الفصل الخامس وكذلك تم تناول البعد الثانى وهو البيئة الطبيعية والمادية فى الفصل السادس ويتناول هذا الفصل البعد الثالث وهو البعد الاجتماعى والثقافى للسياحة .

ويشتمل هذا الفصل على دراسة عدد من الأبعاد الاجتماعية والثقافية وهى الاغتبارات الأخلاقية والسياحة والارهاب والأثر على الثقافة واختلال الأولويات ونمط توزيع المنافع والمنافسة على الموارد المحلية والسياحة والتفاهم الدولى .

فبالنسبة للاعتبارات الأخلاقية تشير التحليلات إلى أن البعد الأخلاقى والقيمى يعد من اكثر الأبعاد إثارة للجدل وذلك لأن السائحين يأتون من بلدان ذات ثقافات وقيم اجتماعية متعددة وتختلف هذه القيم بطبيعة الحال عن ثقافات وقيم المجتمعات المضيفة وتزداد حدة هذا التباين فى المجتمعات الإسلامية .

ونلفت الانتباه إلى أنه من اكثر الاعتبارات الاخلاقية شيوعاً واثارة للاستياء ربط الدعارة بالسياحة ، حيث يوجه الاتهام عادة للسياحة الدولية بأنها أحد الأسباب الرئيسية للدعارة أو على الأقل تزايد معدلها فى المجتمعات المضيفة .

كذلك توجد بعض الاعتبارات والانحرافات الاخلاقية الأخرى التى ترتبط بالجرائم والانحرافات العادية مثل تهرب بعض السائحين من دفع فاتورة الحساب أو استخدام بطاقات ائتمان مزورة او شيكات غير قابلة للصرف أو تهريب المخدرات او تعاطيها من جانب بعض السياح .

أما البعد الثانى الذى يتناوله هذا الفصل فهو البعد المتعلق بالسياحة والارهاب ، حيث تزايدت خلال عقدى الثمانينات والتسعينات أعمال العنف ضد السائحين واتخذت اشكالاً جديدة فلم يعد السائحون مجرد ضحايا لجرائم عادية نتيجة للظروف وإنما اصبحوا هدفاً مباشراً للحركات السياحية التى تستخدم الإرهاب كوسيلة لتحقيق أغراضها .

ويؤكد هذا الفصل على أن تعرض السائحين لأعمال العنف والارهاب ليس مقصوراً على دولة بعينها ولا على فرع معين من فروع النشاط السياحى وانما يوجه لجميع الأنشطة من فنادق ومطاعم

وخطوط طيران وملاهى ليلية وغيرها ، كما يتم فى دول مختلفة من العالم المتقدمة منها والنامية على السواء وقد تعرض السائحون لأحداث ارهاب فى مصر فى التسعينات اتخذت شكل هجوم على اتوبيسات سياحية وفنادق عائمة وتقليدية وملاهى ليلية وهجوم على السائحين أنفسهم كما حدث فى الأقصر فى نوفمبر ١٩٩٧ .

وقد أدى رد فعل هذه الحوادث الإرهابية الى انتكاسات حادة فى حركة السياحة الدولية الى مصر وفى حجم الايرادات السياحية الناتجة عن النشاط السياحى اذ أن هذه الاحداث قد ارتبطت بانخفاض عدد الليالى السياحية خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٨ بحوالى ٢١ مليون ليلة كما ادت هذه الاحداث الى انخفاض الايرادات السياحية بحوالى ٢,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة ولم تتوقف الآثار السلبية لحوادث الإرهاب على قطاع السياحة فقط وانما امتدت الى القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى. فقد اثرت هذه الحوادث على قطاع الطيران وعلى القطاع المصرفى وعلى بورصة الأوراق المالية وعلى العاملين فى القطاع السياحى وعلى العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة المرتبطة بالقطاع السياحى . وفى إطار السياق السابق توصل هذا الفصل إلى أن السياحة لها تأثيراً ملحوظاً على ثقافة المجتمعات المضيفة وان هذا التأثير فى الغالب يكون تأثيراً سلبياً .

وبالنسبة لمصر تمت الاشارة إلى أن للسياحة أثاراً سلبية على السكان المحليين فى سيناء حيث حلت الثقافة ذات الطابع المادى والتجارى محل الثقافة الأصلية مما أدى الى هجر السكان لحرفهم الأصلية وتغير نمط حياتهم وفقد الانتماء لمدينتهم الأمر الذى يبرر معه البعض أحداث الارهاب فى الصعيد بتشويه السياحة للثقافة المحلية فى هذه المناطق وخاصة فى ظل وجود قيم اجتماعية دينية قوية لدى المجتمع المحلى فى الصعيد ، والاستياء من تجاوز الأجانب فى الملبس وبعض التصرفات الأخرى المنافية للقيم الاسلامية .

ومن الآثار السلبية ايضا للسياحة كما يوردها هذا الفصل الاثر على نمط الاستهلاك والمعيشة فى الدول المضيفة وخاصة الاثر على الاستهلاك الترفى الذى لا يتناسب مع مستوى التنمية ولا مع الموارد المحدودة المتاحة وخاصة فى الدول النامية .

ولعلاج هذه السلبيات يتبنى هذا الفصل وجهة النظر التى تنادى بأهمية مشاركة المجتمع المحلى فى التنمية السياحية وكذلك ضرورة ان تكون للثقافات المحلية آلية تشارك من خلالها فى صنع القرارات التى تؤثر فى مستقبل ثقافتها .

وعند مناقشة هذا الفصل لاختلال الأولويات ونمط توزيع المنافع يشير إلى انه بالنسبة لتوزيع منافع التنمية السياحية فإن عادة ما يصاب السكان المحليون بخيبة أمل عندما ينظرون إلى النتيجة النهائية للتنمية السياحية وما يصاحبها من توزيع غير عادل للمنافع . فالمستفيدون من هذه التنمية يكونون فى العادة المستثمرين من خارج الدولة ذاتها أو من خارج المجتمع المحلى القاطن بالمنطقة السياحية مما يؤدى إلى الشعور بالإحباط بين السكان المحليين ويخلق رؤية معادية للسياحة فى بعض الاحيان .

وعند الاشارة إلى أثر السياحة على المنافسة على الموارد المحلية رؤى أن النشاط السياحى فى منطقة ما قد يؤدى إلى ازاحة السكان الأصليين من أراضيهم وديارهم أو حرمانهم من احتياجاتهم الأساسية للمعيشة من اجل عمليات التطوير والتنمية السياحية ومن أمثلة ذلك ما حدث فى مدينة البندقية الايطالية ومدينة الغردقة بالبر الغربى بالأقصر .

كذلك قد يؤدى النشاط السياحى الى ارتفاع الاسعار المحلية وعجز المعروض من السلع الاستهلاكية فى بعض الأوقات وحرمان السكان المحليين من استخدام الشواطىء وارتفاع أسعار الأراضى والعقارات والمغالاة فى ايجار المساكن والضغط على بعض المرافق الهامة مثل المياه والكهرباء وغيرها من المرافق الأخرى .

وتناول هذا الفصل ايضاً مسألة اثر السياحة على التوافق الثقافى والتفاهم الدولى حيث يشير إلى أن الافتراض القائل بأن السياحة تعد آلية لخلق التوافق الثقافى ولتعزيز السلم والتفاهم بين الشعوب يعد افتراضاً مبالغاً فيه وذلك لأن النشاط السياحى قد يؤدى فى بعض الأحيان إلي وجود بعض الأشكال المختلفة من المنازعات بين أطراف مختلفة سواء بين السائح والمضيف أو بين المؤسسات السياحية الأجنبية والبلد المضيف أو بين القطاعات المختلفة داخل المجتمع المضيف لذلك لابد من وضع هذه المنازعات المختلفة وغيرها من المنازعات الأخرى فى الاعتبار عند دراسة اثر السياحة على التفاهم الدولى .

وفى إطار معالجة هذه السلبيات بدأت منظمة السياحة العالمية بالفعل فى وضع مدونة عالمية للسلوك فى مجال السياحة تشير الى ضرورة التزام العاملين فى تطوير السياحة والسائحين بمراعاة التقاليد الاجتماعية والثقافية والممارسات الخاصة بكل الشعوب بما فى ذلك الاقليات الوطنية وسكان البلاد الأصليين .

ثانيا: أما الجزء الثانى من هذا الكتاب فقد اختص بوضع تصورات لأوضاع قطاع السياحة فى ظل اربعة سيناريوهات بديلة وهو يتكون من خمسة فصول تبدأ بالتغيرات المستقبلية عالمياً وبالتعريف بالسيناريوهات ثم تتناول تباعاً الاربع سيناريوهات البديلة .

فإذا نظرنا الى الفصل الأول من هذا الجزء والذى يقع فى إطار الفصل الثامن فى الكتاب فسنجد انه يتناول نقطتين :-

أ- أهم التطورات المتوقعة عالمياً والتى يمكن ان تؤثر فى مستقبل السياحة فى مصر ايا كان السيناريو المتوقع .

ب- التعريف بطبيعة السيناريوهات وشروطها الاساسية وجوانب التمايز فيها .

بالنسبة للنقطة الأولى فقد اختصت بدراسة توقعات الطلب السياحى العالمى والتى قدرت عدد السائحين فى العالم بحوالى ١٦٠٢ مليون سائح فى عام ٢٠٢٠ بالمقارنة بنحو ٥٦٣ مليوناً فى عام ١٩٩٥ . أما عن الايرادات السياحية فقد توقعت أن تصل الى حوالى ٢٠٠٠ مليون دولار فى عام ٢٠٢٠.

كذلك تشير التوقعات العالمية الى انه من المنتظر زيادة عدد السائحين القادمين الى منطقة الشرق الأوسط بنسبة ٦,٧٪ ليصل عددهم الى حوالى ٦٩ مليوناً خلال عام ٢٠٢٠ مقابل ١٤ مليوناً فى عام ١٩٩٥ .

كذلك تناول هذا الفصل دراسة توقعات السياحة الداخلية والسياحة العكسية مشيرا إلى أن توقعات نمو السياحة العكسية لإقليم الشرق الأوسط أعلى من المتوسط العالمى ٥,٦٪ سنويا مقابل ٤,٣٪ للعالم ، وبحلول عام ٢٠٢٠ من المتوقع أن يصدر اقليم الشرق الأوسط حوالى ٣٥ مليون سائح مقابل ٩ مليون سائح فى عام ١٩٩٥ .

أما عن التوقعات بشأن العولمة فيشار إلى انه من المتوقع زيادة نفوذ القوى الدولية وقوى السوق العالمية وسيطرة الشركات متعدية الجنسيات على صناعة السياحة والسفر وتحالف شركات الطيران العالمية وزيادة الاندماجات بين المجموعات الفندقية الكبيرة. وبالإضافة الى الاندماجات الأفقية والرأسية فإنه من المتوقع ان يشهد العقد القادم اتجاهاً نحو التكامل المحورى بمضى قيام شركات السياحة والسفر بتقديم خدمات ومنتجات يشتريها السائحون ولكنها لا تعد جزءاً من المنتج

السياحى مثل دخول شركات السياحة فى محاولات التأمين والبنوك وانتاج حقائب السفر وغيرها من السلع والخدمات المتعلقة بالسفر .

وعند دراسة هذا الفصل للتغيرات التكنولوجية المتوقعة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات وأثرها على السوق السياحى أوضح أنه من المتوقع زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات فى عمليات التسويق السياحى للاتصال بين اجزاء السوق المختلفة . كذلك فقد توقع زيادة الوعى العام بقضايا البيئة والقضايا الاجتماعية من جانب السائحين فى مختلف انحاء العالم ذلك فضلا عن زيادة حدة المنافسة بين المقاصد السياحية المختلفة مما يجعل من نوعية البيئة قضية مستقبلية بالغة الأهمية ، اذ انه لكى يظل المقصد السياحى فى وضع تنافسى ملائم فى سوق السياحة العالمية ، لابد من تضمين الاعتبارات البيئية فى استراتيجيات ادارة المناطق السياحية وكذلك فى خطط التنمية السياحية للمناطق الجديدة .

واخيراً اختتم هذا الفصل بالتعريف بالسيناريوهات المختلفة التى سيتم دراستها فى الفصول التالية وهى السيناريو المرجعى وسيناريو الرأسمالية الجديدة وسيناريو الدولة الاسلامية وسيناريو الاشتراكية الجديدة .

وقد اختص الفصل التاسع من هذا الكتاب بدراسة السيناريو المرجعى وهو ما أطلق عليه ايضاً السيناريو الامتدادى أو الاتجاهى لانه يعبر عن استمرار الأوضاع والمتغيرات الراهنة وامتدادها فى المستقبل دون توقع اى تحولات جذرية وحيث يكون دور الدولة محدوداً فى هذا السيناريو ويقتصر فقط على توفير البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية الرئيسية ويتم الاعتماد فى هذا السيناريو على القطاع الخاص وآليات السوق فى التنمية ويتميز هذا السيناريو بالتبعية التكنولوجية والضعف فى كفاءة ادارة المجتمع والدولة .

ويوضح هذا الفصل أن السياحة تحتل أولوية متقدمة فى استراتيجية التنمية فى هذا السيناريو (السيناريو المرجعى) ويعتبرها المسئولون قاطرة التنمية الكفيلة بدفع قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى للأمام . وتشير التوقعات إلى استمرار هذه الأولوية خلال فترة السيناريو حتى عام ٢٠٢٠ وذلك للاعتبارات التالية :

١- الانفتاح الشديد على العالم الخارجى واطلاق حرية الاستيراد للقطاع الخاص .

٢- هشاشة الاقتصاد وقطاعاته الانتاجية وضعف امكانات البحث والتطوير وتدنى مستوى التعليم ومهارات القوى البشرية .

٣- تحقيق قطاع السياحة خلال العقدين الماضيين لتراكمات ضخمة من الاستثمارات فى الطاقة الفندقية والخدمات السياحية المكملة وكذلك فى البنية الاساسية .

كذلك فإنه من المتوقع استمرار تزايد تخصيص الموارد لصالح قطاع السياحة وزيادة أهمية الاستثمارات السياحية الى جملة الاستثمار فى الاقتصاد القومى، واستمرار الحكومة فى دعم القطاع السياحى وذلك بتوفير البنية الاساسية ومنحه التسهيلات المختلفة التى يحتاجها.

وعليه يعتقد أن يكون الهدف الرئيسى للسياسات العامة للسياحة خلال فترة هذا السيناريو هو جذب المزيد من الحركة السياحية الدولية لمصر وذلك لأن معيار النجاح فى ظل هذا السيناريو هو النمو فى عدد السائحين .

وقد كانت أهم التوقعات المستقبلية لقطاع السياحة فى ظل السيناريو المرجعى كالتالى : -

١- وجود نمو مرتفع للطلب السياحى حوالى ٧,١٪ للفترة ما بين عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠ و ٦,١٪ للفترة ما بين عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٠ .

أما هيكل الطلب السياحى فمن المتوقع ان يحظى السائحون الغربيون بأهمية نسبية كبيرة بالمقارنة بالسائحين العرب كذلك من المتوقع زيادة أهمية السائحين من اسرائيل .

٢- وصول عدد السائحين إلى حوالى ٢٠,٥ مليون سائح فى عام ٢٠٢٠ .

٣- تزايد الاستثمار السياحى والطاقة الفندقية طبقاً لهذا السيناريو فى مجمل الاستثمارات بمعدل ملحوظ مع وجود توسع سريع فى الطاقة الفندقية يتركز فى المناطق الساحلية وخاصة سواحل البحر الأحمر .

٤- أن تصبح السياحة الشاطئية الجماعية ذات أهمية نسبية كبيرة فى حين من المتوقع ان تكون السياحة الثقافية ذات اهمية نسبية محدودة - أما السياحة غير الترفيهية فإنه من المتوقع ان تكون اهميتها النسبية متواضعة .

٥- هيمنة نمط المشروعات السياحية الكبيرة ذات المواصفات بالغة الترف .

٦- زيادة الإيرادات السياحية الرسمية حتى تصل الى ١٦ مليار دولار فى عام ٢٠٢٠ ومن المتوقع أن تصل الإيرادات السياحية المصرفية إلى نحو ٥,١ مليار دولار .

٧- زيادة المدفوعات السياحية (مقابل السياحة العكسية) زيادة كبيرة لتصل إلى حوالى ٣٥٧٤ مليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠ .

٨- حدوث نمو سياحى سريع مع غياب التخطيط الشامل وطويل الأجل . كذلك من المتوقع ضعف دور الدولة مقابل نفوذ كبير للشركات متعدية الجنسيات والرأسمالية المحلية . هذا بالإضافة إلى توقع التراخى فى تطبيق الاجراءات والعقوبات البيئية وكذلك ضعف مستوى تحقيق الحاجات الأساسية للسكان مع تفاوت فى توزيع عائد السياحة واستنزاف قدر كبير من الموارد ووجود ضغوط بيئية ضخمة وتضاؤل مساحات الأراضى القابلة للتطوير فى المستقبل.

وقد تناول الفصل العاشر دراسة سيناريو الرأسمالية الجديدة والذى يمكن اعتباره بمثابة سيناريو اصلاحى للسيناريو المرجعى أو للرأسمالية الأكثر تخلفا .

وتحتل السياحة أهمية كبيرة فى هذا السيناريو ولكن مكانتها ودورها يتسم بقدر أكبر من الموضوعية وعدم المبالغة . وتستمد مكانتها من اعتبارها قطاعا تصديريا له نفس الأهمية مثل غيرها من قطاعات التصدير التى يسعى القطاع الرأسمالى لتنميتها .

وقد كانت أهم التوقعات المستقبلية للقطاع السياحى فى ظل السيناريو الرأسمالى كالتالى :-

١- بالنسبة للطلب السياحى: وجود نمو أكثر ارتفاعا من السيناريو المرجعى يصل إلى نحو ٧,٦٪ خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠ ، وحوالى ٧٪ خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٠ .أما هيكل الطلب السياحى : فمن المتوقع أن يحظى السائحون الغربيون بنسبة أكبر بالمقارنة بالسائحين العرب وكذلك من المتوقع أن يحظى السائحون من اسرائيل بنسبة كبيرة.

٢- وصول عدد السائحين : لنحو ٢٢,٥ مليون سائح عام ٢٠٢٠ .

٣- وفيما يتعلق بالاستثمارات السياحية والطاقة الفندقية : من المتوقع زيادة الأهمية النسبية للاستثمارات السياحية زيادة محدودة. أما بالنسبة للطاقة الفندقية فمن المتوقع وجود توسع سريع لهذه الطاقة الفندقية يتركز فى المناطق الساحلية وخاصة سواحل البحر الأحمر . والمتوقع أن تصل هذه

الطاقة الى نحو ٧٢٠ ألف غرفة مثل الحال فى السيناريو المرجعى . كذلك من المتوقع أن تكون معدلات الإشغال الفندقى شديدة الارتفاع فى المناطق الساحلية ، وفى القاهرة ومتوسطة فى صعيد مصر .

٤- ومن المتوقع بالنسبة للسياحة الشاطئية الجماعية : طبقا لهذا السيناريو أن تكون ذات أهمية نسبية كبيرة ، وان تكون السياحة الثقافية ذات أهمية أكبر من أهميتها فى السيناريو المرجعى. كذلك من المتوقع أن تكون السياحة غير الترفيهية ذات أهمية نسبية كبيرة أيضا .

٥- أما نمط المشروعات السياحية والفندقية فى المستقبل فمن المتوقع هيمنة المشروعات السياحية الكبيرة ذات المواصفات بالغة الترف كما هو الحال فى السيناريو المرجعى .

٦- بشأن الايرادات السياحية الاجمالية فى عام ٢٠٢٠ فمن المتوقع أن تتحقق ايرادات فعلية أعلى من تلك التى تتحقق فى السيناريو المرجعى . ومن المتوقع أن تكون التسربات مرتفعة ، والعائد الصافى منخفضا ولكن أعلى من السيناريو المرجعى .

٧- وفيما يخص المدفوعات السياحية من المتوقع أن تكون كبيرة وقياسها أقرب الى الدقة. لذلك سيكون ميزان السياحة موجبا وضئيلا وبخلاف السيناريو المرجعى حيث يتم تقديره احصائيا باسلوب سليم .

٨- أما مستوى اطراد السياحة فسيكون ضعيفا ولكنه أعلى من السيناريو المرجعى ، ومن المتوقع أيضا وجود نمو سياحى سريع فى ظل غياب التخطيط الشامل وطويل الأجل . كذلك من المتوقع أن يكون دور الدولة غير مباشر ولكنه يظل دورا هاما فى ظل ضغوط بيئية واستنزاف للموارد. من ناحية أخرى يتوقع حدوث تفاوت كبير فى توزيع المنافع السياحية مع ضعف مستوى الاحتياجات الأساسية للسكان وكذلك وجود دور مهم للمنظمات غير الحكومية يتزامن مع محاولات لاصلاح المقاصد السياحية المتدهورة .

أما الفصل الحادى عشر من هذا الكتاب فقد اختص بدراسة سيناريو الدولة الإسلامية وهو أحد السيناريوهات الابتكارية من حيث إنه يتجه إلى التجديد فى نظام الحكم استنادا إلى الشرعية الإسلامية . ومن أهم مقوماته الضبط الاجتماعى والتعبئة والحشد الدينى والمعنوى والعمل على اشباع الحاجات الأساسية ومراعاة العدالة الاجتماعية .

وتختلف مكانة السياحة فى استراتيجية التنمية السياحية للدولة الاسلامية اختلافا جذريا عنها فى كل من السيناريو المرجعى وسيناريو الرأسمالية الجديدة ، فالسياحة تحظى فى هذا السيناريو بأهمية ضئيلة وبوزن هامشى .

وقد كانت أهم التوقعات المستقبلية لقطاع السياحة فى ظل سيناريو الدولة الاسلامية كالتالى:-

١- يكون معدل نمو الطلب السياحى سالبا فى العقد الأول (-٥٪) خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠ وموجبا (+٥٪) فى العقد الثانى أى خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٠ .

٢- وعن هيكل الطلب السياحى فمن المتوقع أن يتمتع السائحون العرب والسائحون من الدول الاسلامية بأهمية أكبر من السائحين الغربيين . كذلك من المتوقع توقف السياحة القادمة من اسرائيل. وبالنسبة لعدد السائحين من المتوقع أن يصل هذا العدد الى حوالى ٥ مليون سائح فقط خلال عام ٢٠٢٠ .

٣- انخفاض الأهمية النسبية للاستثمار السياحى انخفاضا حاداً . كذلك من المتوقع وجود توسع محدود فى الطاقة الفندقية وتوقف أى اضافات لهذه الطاقة على سواحل البحر الأحمر . ومن ثم فإنه من المتوقع أن تكون الطاقة الفندقية المتوقعة فى عام ٢٠٢٠ أقل بكثير من الطاقة الفندقية المتوقعة فى كل من السيناريو المرجعى وسيناريو الرأسمالية الجديدة . كذلك من المتوقع أن تكون معدلات الإشغال الفندقى للسياحة الدولية شديدة الانخفاض فى المناطق الساحلية ومتوسطة فى القاهرة وفى صعيد مصر .

٤- أما السياحة الشاطئية الجماعية فمن المتوقع أن تكون ذات أهمية بنسبة ضئيلة ، بعكس السياحة الثقافية فمن المتوقع أن تكون ذات أهمية نسبية كبيرة . كذلك من المتوقع أن تتمتع السياحة غير الترفيهية بأهمية كبيرة .

٥- بالنسبة لنمط المشروعات السياحية والفندقية فى المستقبل فمن المتوقع أن تتمتع المشروعات الصغيرة بأهمية نسبية كبيرة .

٦- وفيما يخص الايرادات السياحية الفعلية فى عام ٢٠٢٠ فمن المتوقع أن تكون أقل بكثير

من السيناريو المرجعى . كذلك من المتوقع أن تكون التسربات ضعيفة وأن يكون العائد الصافى منخفضا بسبب ضآلة الايرادات السياحية .

٧- وعن المدفوعات السياحية (مقابل السياحة العكسية) فمن المتوقع أن تكون هذه المدفوعات كبيرة ولكن أقل من السيناريو المرجعى وأن يكون قياسها أقرب الى الدقة . يتزامن ذلك مع ميزان سياحى سلبى نتيجة لضآلة الايرادات وكبر حجم المدفوعات .

٨- أما عن اطراد السياحة : فمن المتوقع أن يكون مستوى الاطراد جيدا مع الاعتماد على الدوافع المعنوية للحث على التطبيق الصارم للقواعد والاجراءات البيئية . ومع ذلك يتوقع أن يكون النمو السياحى محدوداً مما يعطى فرصة لتجدد البيئة الطبيعية أو وقف تدهورها . كما ينعكس نمط السياحة فى مشروعات صغيرة أكثر توافقاً مع البيئة ، ويتنامى دور الدولة فى ظل هذا السيناريو مع توفير الاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق المزيد من العدالة فى توزيع المنافع السياحية .

وأخيرا تناول الفصل الثانى عشر والأخير من هذا الكتاب دراسة سيناريو الاشتراكية الجديدة والمقصود بالجديدة اشتراكية تتفادى أخطاء التجارب الاشتراكية السابقة . وأهم ملامح هذا السيناريو الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وتحقيق العدل الاجتماعى واعادة توزيع الثروة والدخل بطرق أكثر جدية . ويرفض هذا النظام الانصياع للعولمة وفتح الأسواق على نحو يؤثر بالسلب على الطبقات الفقيرة .

وفى ظل هذه الشروط الابتدائية كانت أهم التوقعات المستقبلية لقطاع السياحة لسيناريو الاشتراكية الجديدة كالتالى :-

١- الطلب السياحى : من المتوقع وجود معدل نمو منخفض فى العقد الأول ٣٪ خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠ ولكن يرتفع هذا النمو ليصل الى ٦,٥٪ فى العقد الثانى خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٠ . والنسبة لهيكل الطلب السياحى من المتوقع أن يتمتع السائحون العرب بأهمية أكبر من السائحون الغربيين كذلك تتوقف السياحة القادمة من اسرائيل هذا بالاضافة الى حدوث تنوع أكبر فى مصادر السياحة .

٢- عدد السائحين من المتوقع أن يصل هذا العدد الى حوالى ١٤ مليون سائح فى عام ٢٠٢٠.

٣- الاستثمار السياحى والطاقة الفندقية من المتوقع طبقا لهذا السيناريو أن تنخفض أهمية

الاستثمار السياحى ولكن بمعدل اقل من سيناريو الدولة الاسلامية . وبالنسبة للطاقة الفندقية فمن المتوقع نمو منخفض فيها بالمقارنة بالسيناريو المرجعى، كذلك من المتوقع أن يكون هذا الانخفاض قليلا على سواحل البحر الأحمر مع وجود انتشار لهذه الطاقة الفندقية فى المناطق غير الساحلية، كذلك تقل الطاقة الفندقية فى عام ٢٠٢٠ عن تلك المتحققة فى السيناريو المرجعى، كما أنه من المتوقع أن يكون معدل الإشغال الفندقى منخفضا فى المناطق الساحلية فى العقد الأول ومرتفعا فى القاهرة وفى صعيد مصر .

٤- السياحة الشاطئية الجماعية من المتوقع أن تكون ذات أهمية نسبية أقل من السيناريو المرجعى. فى حين تكون السياحة الثقافية ذات أهمية نسبية كبيرة، وكذلك السياحة غير الترفيهية.

٥- الإيرادات السياحية الاجمالية فى عام ٢٠٢٠ من المتوقع أن تتحقق إيرادات فعلية أقل من السيناريو المرجعى خاصة خلال العقد الأول . كذلك من المتوقع أن تكون التسربات منخفضة وأن يكون العائد الصافى مرتفعا نتيجة لانخفاض حجم التسربات .

٦- المدفوعات السياحية : من المتوقع أن تكون هذه المدفوعات منخفضة ويكون قياسها أقرب الى الدقة . لذلك فإنه من المتوقع أن يكون ميزان السياحة موجبا وأكبر من سيناريو الرأسمالية الجديدة نتيجة للحد من المدفوعات السياحية .

٧- اطراد السياحة : من المتوقع أن يكون مستوى اطراد السياحة جيد طبقا لهذا السيناريو مع الاعتماد بصفة رئيسية على التخطيط الشامل طويل الأجل. كذلك يتم هذا السيناريو بمؤشرات الطاقة الاستيعابية لتحديد معدلات نمو الطلب السياحى. وطبقا لهذا السيناريو فإن المشروعات السياحية الكبيرة تخضع لضوابط معينة والمشروعات الصغيرة تكون أكثر توافقا مع البيئة . كذلك فإن هذا السيناريو يعمل على الحد من نفوذ كبار المستثمرين والشركات متعدية الجنسيات ويعطى اهتماما أكبر لتطوير القدرات المحلية . هذا بالاضافة الى أن هذا السيناريو يؤدى الى توفير الاحتياجات الأساسية مع توزيع أكثر عدالة للمنافع السياحية .

كما أن هذا السيناريو يتميز باهتمام خاص بالمشاركة المحلية فى التنمية السياحية وبمشاركة فعالة للقطاع العام فى النشاط السياحى هذا بالإضافة إلى أنه يسمح بوجود دور قوى للدولة .

وقد انتهى هذا الكتاب بخاتمة أوجزت أهم النتائج والدروس المستفادة من هذه الدراسة .